A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/52/124
24 April 1997

ORIGINAL: ARABIC

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون
البند ٤١ من القائمة الأولية*

تقديم المساعدة في إزالة الألغام

رسالة مؤرخة ٢٢ نيسان/ابريل ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للجماهيرية العربية الليبية

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه التقرير التكميلي عن تقدير الخسائر الناجمة عن الألغام ومخلفات الحروب بالأراضي الليبية.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتوزيعه كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، تحت البند رقم (٤١) من القائمة الأولية لدورة الجمعية العامة العادية الثانية والخمسين.

(توقيع) أبو زيد عمر دوردة
المندوب الدائم

* A/52/50.

مرفق

التقرير التكميلي عن تقدير الخسائر الناجمة عن الألغام ومخلفات الحروب بالأراضي الليبية

مقدمة

لم تكن مشكلة الألغام ومخلفات الحروب في ليبيا حديثة العهد كما هو الحال بالنسبة للعديد من الدول التي أصبحت تعاني في أغلبها من هذه المشكلة مع منتصف الستينات. فمن المعروف أن ليبيا ظلت تواجه هذه المشكلة منذ ما يزيد عن ٥٠ سنة. وهي مشكلة لا تشكل فقط مصدر قلق وعرقلة لجهود الدولة من أجل تنمية موارد البلد المحدودة جدا بل مصدر تهديد للسكان المدنيين الأبرياء وخطر على أرواحهم وأموالهم وممتلكاتهم.

ومما زاد من تفاقم المشكلة عدم إظهار أي نوع من التعاون الجاد والفعلي من قبل الدول المسؤولة عن زراعة الألغام وترك مخلفات الحروب على الأراضي الليبية [ألمانيا - إيطاليا - المملكة المتحدة]. فدول المحور المهزومة تدعي أنها فقدت الكثير من هذه المعلومات والخرائط في ميادين القتال بخسارتها للحرب، ودول الحلفاء المنتصرة تدعي أن مسرح العمليات التي احتلتها قواتها كانت عرضة لعمليات تلغيم ومخلفات حروب من قبل الطرف المهزوم ليس لديها معلومات مفصلة عنها.

وبقدر ما تمثل في عملية الكشف عن الألغام ومخلفات الحروب بالأراضي الليبية من صعوبة في ضوء عدم توفر خرائط ومعلومات دقيقة عن أماكنها وأعدادها وأنواعها، إضافة إلى تناثرها بشكل عشوائي فوق رقعة من الأراض الشاسعة، فإنه من الصعوبة بمكان أيضا وضع تقرير شامل ودقيق عن الأضرار البشرية والمادية الناجمة عن الألغام ومخلفات الحروب في ليبيا لأسباب عديدة أهمها:

* عدم الاهتمام بإزالة الألغام ومخلفات الحروب في وقت مبكر عقب انتهاء حقبة الاستعمار الإيطالي لليبيا، سواء في عهد الإدارة الأجنبية [المملكة المتحدة - فرنسا] التي تولت إدارة البلاد ما بين [١٩٤٥-١٩٥١] إلى أن يتقرر مصيرها، أو خلال الفترة الممتدة من [١٩٦٩-١٩٥٢]، وهي فترة كانت مناسبة لمعالجة هذه المشكلة في وقت مبكر وبأقل التكاليف.

* عدم تدوين احصائيات رسمية مفصلة عن الحوادث الناتجة عن الألغام ومخلفات الحروب، وتقدير الأضرار الناتجة عنها في حينها، بحيث يمكن وضع تقرير شامل ودقيق عن حجمها. خاصة وأن العدد الأكبر من هذه الحوادث [أكثر من ٨٠ في المائة] وقعت خلال المدة ما بين ١٩٤٠-١٩٧٥ وكانت تسجل في مراكز الشرطة خلال هذه الفترة باعتبارها حوادث جنح وجنايات وليس كإحصائية بذاتها عن أضرار مخلفات الحروب.

* اتساع مساحة مسرح العمليات الحربية التي جرت بين قوات الحلفاء وقوات المحور على طول السواحل الليبية الممتدة بين حدود ليبيا مع مصر شرقا وتونس غربا لمسافة ١ ٩٠٠ كيلومترا تقريبا، وبعمق نحو الجنوب يصل إلى حوالي ٢٥٠ كيلومترا، مما يجعل أي عمليات للكشف عنها وإزالتها بالإمكانيات الذاتية أمرا بالغ التكلفة وشبه مستحيل.

* رغم الاهتمام بهذه المسألة بشكل جدي بعد قيام ثورة الفاتح من سبتمبر عام ١٩٦٩، فإن عدم توفر معلومات وخرائط مفصلة عن حقول الألغام وأنواع وحجم مخلفات الحروب من قبل الدول المتحاربة من جهة ومساهمة العوامل الجغرافية الطبيعية في إخفاء معالم وجودها من جهة ثانية، وعدم توفر الإمكانيات الفنية والعناصر الوطنية المدربة من جهة ثالثة، حال دون إحراز تقدم يذكر للقضاء على الألغام ومخلفات الحروب بالأراضي الليبية.

إن مشكلة الألغام ومخلفات الحروب على الأراضي الليبية مشكلة معروفة على المستوى الدولي، لأنها نتيجة حرب عالمية دارت رحى أكثر معاركها البرية على الأراضي الليبية. ولذا لم يكن فقط من نصيب هذه الأراضي الدمار الذي تعرضت له أثناء العمليات الحربية، بل أيضا، الإرث المميت والباهظ لهذه العمليات وهي الألغام ومخلفات الحروب. واعترافا بعظم الدمار الذي تعرضت له الأراضي الليبية أثناء الحرب العالمية الثانية، كلفت الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها رقم ٣٨٩ الصادر عن [الدورة الخامسة] سنة ١٩٥٠، الأمين العام بدراسة الأضرار التي خلفتها الحرب في ليبيا وتقديم تقرير عنها إلى الدورة السادسة[1].

* لم يكن الهدف من إعداد التقرير المشار إليه، [الذي أعده أحد خبراء الأمم المتحدة] دراسة مشكلة الألغام ومخلفات الحروب وأثرها على مستقبل البلاد وتنميتها، إلا أن ما احتواه من إشارات وتقديرات أولية لأضرار الحرب يؤكد بما لا يدع مجالا للشك أن ما تعرضت له ليبيا من جراء العمليات العسكرية وما خلفته من ألغام ومتفجرات كانت كارثة بشرية ومادية لم تقدر أبعادها.

* وتجدر الإشارة هنا إلى أن التقرير، رغم تأكيده في الفقرة [١٦] أن الأضرار التي قدرت بـ ١٢,٥ مليون جنيه استرليني، لا تشمل أضرار الحرب في منطقة فزان، كما لا تشمل الأضرار التي أصابت أراضي المراعي بسبب وجود مخلفات الحروب بها وخاصة الألغام،

فقد أغفل هذا التقرير أيضا الإشارة إلى الأراضي الزراعية وشبه الزراعية التي يقع معظمها على طول الساحل الليبي وبعمق حوالي ١٥٠ كيلومترا إلى الداخل، إضافة إلى المنطقة التي تحدها من الجنوب حيث مناطق انتاج النفط فيما بعد، كما أنه أهمل المياه الإقليمية التي كانت مسرحا للعمليات الحربية أيضا.

* كما أشارت دراسة أخرى أعدها فريق من الخبراء التابع للأمم المتحدة عن المخلفات المتفجرة للحروب التقليدية[٢] "إن قوات الحلفاء وقوات المحور قامت أثناء الحملات العسكرية في الحرب العالمية الثانية بزرع ملايين من المتفجرات في منطقة شمال أفريقيا يقدر عددها ما بين ٥ - ١٩ مليون لغما". وتجمع كافة الدراسات التي أجريت حول مخلفات الحروب في شمال أفريقيا أن الأراضي الليبية الواقعة بين مصر وتونس تحولت إلى مخزن مليء بأسلحة الموت والدمار، ومن الصعب إعطاء بيانات دقيقة عنها إذ أن الألغام التي كانت تُزال من قبل أحد طرفي الحرب يتم إعادة زراعتها من قبل الطرف الآخر، مما جعل من الصعوبة بمكان إعطاء بيانات دقيقة لأعدادها وأنواعها.

* لقد أولت السلطات الليبية منذ عام ١٩٦٩ مسألة الألغام ومخلفات الحروب أهمية بالغة على المستويين الوطني والدولي، لارتباطها بتنفيذ مشاريع التنمية من جهة وللقضاء على مصدر خطر، كان ولا يزال يزهق الأرواح البشرية البريئة ويتسبب في خسائر مادية فادحة. وقد تمثلت هذه الجهود في الآتي:

[١] - أجرت اتصالات ثنائية مكثفة منذ بداية السبعينات مع كافة الأطراف المسؤولة عن زرع هذه الألغام وترك مخلفات الحروب بالأراضي الليبية [إيطاليا - ألمانيا - المملكة المتحدة]، من أجل توفير المعلومات التفصيلية عن حقول الألغام وخرائطها، وأنواعها وتقديم المساعدة الفنية للكشف عنها ونزعها وتطهيرها. إلا أنه مما يؤسف له كانت هذه الاتصالات في معظمها غير مثمرة وفي قليل منها محدودة الأثر.

[٢] - أثارت هذه المسألة أمام المنظمات الإقليمية والدولية للفت نظر المجتمع الدولي إلى حجم هذه المشكلة، وعرضت المسألة أيضا على حركة عدم الانحياز، وعلى المؤتمر الإسلامي، وعلى منظمة الوحدة الأفريقية. واتخذت جميعها بشأنها توصيات وقرارات تدعم مطالب الجماهيرية العادلة وتحث الأطراف المعنية على التعاون للقضاء على هذه المشكلة.

[٣] - تم عرض المسألة على الجمعية العامة للأمم المتحدة واتخذت قرارات بشأنها خلال دوراتها ما بين ١٩٧٥-١٩٨٥. وقد بذل برنامج الأمم المتحدة للبيئة جهودا طيبة في إعداد التقارير والدراسات التي كلفته بها الجمعية العامة، وكذلك تنفيذا للقرارات الصادرة عن مجلسه التنفيذي خلال السنوات من ١٩٧٦-١٩٧٧-١٩٨١-١٩٨٣. غير أن هذه الجهود على المستوى

الدولي توقفت بسبب نقص المعلومات التي كان ينبغي تقديمها من الدول المعنية وقد كانت الجماهيرية من بين أهم الدول التي تقدمت بمعلومات موضوعية عن الألغام ومخلفات الحروب على أراضيها وآثارها البشرية والبيئية والاقتصادية تطبيقا لقرار الجمعية العامة ٣٧/٢١٥ الصادر في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢.

[٤] - نظمت الجماهيرية العربية الليبية ندوة عن الألغام ومخلفات الحروب، بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، عقدت بجنيف ما بين ٢٨ نيسان/أبريل، ١ أيار/مايو ١٩٨١[٣]. وقد تناولت الندوة هذه المشكلة من جوانبها القانونية والاقتصادية والإنسانية. كما نظمت العديد من الندوات داخليا ونشرت بوسائل الإعلام المحلية للتعريف بحجم المشكلة.

[٥] - حشد الإمكانيات الوطنية، المحدودة بشريا وفنيا وماديا، وذلك بمسح الأماكن التي ثبت تواجد ألغام ومخلفات حروب بها من واقع بلاغات المواطنين عن الحوادث الناتجة عن الألغام ومخلفات الحروب أو من الشركات المنفذة لمشاريع التنمية، ونزع هذه المخلفات وتفجيرها بالإمكانيات الذاتية لوحدات الدفاع المدني. وقيام فرق الهندسة بالقوات المسلحة العربية الليبية لحصر المناطق الملغومة وشبه الملغومة من واقع الحوادث والبلاغات المشار إليها، حيث أمكن بشكل مبدئي تحديد هذه المناطق فيما سمي بالحزام الخطر الذي قدرت مساحته بـ ٠٠٠ ٢٨٥ كيلومتر مربع، أي حوالي ١٧ في المائة من مساحة الجماهيرية، قدرت كميات الألغام ومخلفات الحروب القابلة للانفجار بهذا الحزام بعدد يتراوح ما بين ٧ - ١٤ مليون.

* وتجاوبا مع قرار الجمعية العامة رقم ٧/٤٨ الصادر بتاريخ ١٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣ قدمت الجماهيرية العربية الليبية دراسة أولية أعدها خبراء ليبيون عن تقدير الخسائر في الأرواح والأموال من جراء الألغام ومخلفات الحروب على الأراضي الليبية [الوثيقة A/49/357/Add.1]. واستكمالا لتلك الدراسة أعد نفس الخبراء تقريرا مرحليا مكملا للمعلومات الواردة في تلك الدراسة، ومتخذا نفس السياق تقريبا في إعداده، وذلك على النحو المبين أدناه.

أولا - الخسائر في الأرواح

* لا يمكن تقدير عدد الضحايا بشكل دقيق من جراء انفجارات الألغام ومخلفات الحروب، بسبب امتناع السكان عن التبليغ عن جميع الإصابات التي لحقت بهم خاصة أثناء فترة الإدارة العسكرية الأجنبية للبلاد، وهي الفترة الأكثر حوادثا [١٩٤٠-١٩٥٢] إما خوفا من السلطات في ذلك الوقت، أو بسبب الافتقار إلى وسائل النقل والطرق المعبدة للتبليغ عن الحوادث بالمناطق البعيدة، وإما لانعدام الثقة في جدوى

البلاغات عن الحوادث والخسائر والإصابات الناتجة عنها. إلا أن العدد الذي تم توثيقه في سجلات مراكز الشرطة منذ عام ١٩٤٠ وحتى نهاية عام ١٩٩٥ أمكن حصره على النحو التالي:

[جدول يبين عدد الأشخاص المتضررين من الألغام ومخلفات الحروب]

السنوات	المتوفون	المصابون بعاهات	الإجمالي
١٩٤٠-١٩٥٢	٣ ٧٨٠	٣ ٢٩٠	٧ ٠٧٠
١٩٥٢-١٩٧٥	١ ٨٩٠	١ ٦٤٥	٣ ٥٣٥
١٩٧٥-١٩٩٥	١ ٠٧٩	١٦١	١ ٢٤٠
المجموع الكلي	٦ ٧٤٩	٥ ٠٩٦	١١ ٨٤٥

* وقد قدر أحد الخبراء الاقتصاديين الليبيين الخسائر في الأرواح، ليس على أساس قيمة التعويضات للمتوفين أو للمتضررين ونفقات علاجهم، وإنما على أساس قيمة الادخار والاستثمار المفقود لعائد انتاج المتوفين والمتضررين، وذلك طبقا للمعادلة التالية[٤]:

* [اجمالي عدد المتضررين x انتاجية الفرد السنوية x نسبة عائد قيمة الادخار أو الاستثمار x عدد السنوات [١٩٤٠-١٩٩٥] = ٤ مليار دينار ليبي]*.

ثانيا - قطاع الزراعة

** لم يتم تطهير كامل الأراضي الزراعية والرعوية المتضررة من مخلفات الحرب العالمية الثانية وأهمها الألغام رغم مرور اكثر من نصف قرن على تلك الحرب، ووفقا للدراسات الأولية التي قام بها الفنيون الليبيون أمكن تحديد مساحات الأراضي الملغومة وشبه الملغومة وذلك على النحو التالي[٥]:

* مناطق ملغومة ٠٠٠ ١٠ كيلومتر مربع، وتمثل ٢٧ في المائة من مساحة الأراضي الزراعية في ليبيا.

* مناطق مشبوهة ٠٠٠ ٢٥ كيلومتر مربع، وتمثل ٦٨ في المائة من إجمالي الأراضي الزراعية في ليبيا.

** كما جرى تقدير الخسائر الناجمة عن عدم استغلال هذه الأراضي وبقائها معطلة، حسب دراسة أعدها خبير بأمانة الزراعة والثروة الحيوانية، وتغطي الفترة ما بين ١٩٤٠-١٩٨٠ كالتالي[٦]:

* تكاليف تطهير الأراضي الزراعية	١٦١,١٤	مليون دينار ليبي
* عدم استغلال أراضي الحبوب	٥١١,٤٧	مليون دينار ليبي
* عدم استغلال أراضي المراعي	١٢٤,٥٥	مليون دينار ليبي
* أضرار لحقت بالآبار الرعوية	٠,٧٥	مليون دينار ليبي
* التأخير في خطط التنمية	٣٢٥,٠٠	مليون دينار ليبي
الاجمالي	١ ١٢٢,٩١	مليون دينار ليبي

تجدر الإشارة إلى أن هذه التقديرات لا تشمل السنوات اللاحقة ١٩٨١-١٩٩٥.

ثالثا - قطاع الثروة الحيوانية

* إن الاحصائيات التي نشرت حول ما أصاب الثروة الحيوانية من خسائر لا تمثل الرقم الفعلي، ذلك أن فترة الحرب هي أكثر السنوات فداحة في نفوق الحيوانات من جراء مخلفات الحروب، وهي فترة لم تخضع للحصر الدقيق. كا أن الكارثة طالت الحيوانات البرية كالغزال مثلا الذي انقرض في عدد من المناطق الواقعة ضمن [الحزام الخطر] وقد تم حصر الخسارة في الثروة الحيوانية من واقع الحالات المبلغ عنها في مراكز الشرطة حتى نهاية عام ١٩٨٤ كالتالي:

[١] الإبـــل - ٠٠٠ ٧٥ رأس
[٢] الضـأن - ٢٥٠ ٣٦ رأس
[٣] الماعز - ٥٠٠ ١٢ رأس
[٤] البقـــر - ٢٥٠ ١ رأس

* وقـــدر المختصون في أمانـــة الزراعة والثروة الحيوانية، قيمة هذه الخسارة عام ١٩٨٤ بحوالي ٣٠ مليون دينار ليبي، ولم يدخل في حساب هذه التقديرات قيمة مردود ثمن الرأس على أساس استثماره وجني مشتقاته[٧]. كما لم يدخل في هذه التقديرات قيمة الخسائر في الحيوانات الأخرى كالخيول والحمير والحيوانات البرية.

رابعا - قطاع النفط

* يعتبر النفط المورد الرئيسي للدخل في ليبيا وكان من سوء الطالع اكتشافه في مناطق كثيفة بالألغام ومخلفات الحروب تركزت حول خليج سرت وجنوب الجبل الأخضر. ومنذ بداية العمليات الاستكشافية عام ١٩٥٦ تكبـــد هـذا القطاع خسائر فعلية انفقت على تطهير الألغام ومخلفات الحروب وبلغت خلال الفترة ما بين ١٩٥٦-١٩٧٥ ما مجموعه ٤٧,٣ مليون دينار ليبي[٨]. حيث لجأت الشركات النفطية إلى التعاقد من الباطن مع شركات متخصصة في الكشف عن الألغام ومخلفات الحروب بمناطق الامتيازات ونزعها

وتفجيرها، ومنح علاوة خطر للعاملين في قطاع النفط، وهي نفقات تحملتها مناصفة الدولة الليبية والشركات النفطية الأجنبية.

* أما الخسائر التي أمكن حصرها خلال الفترة اللاحقة ١٩٧٦-١٩٩٥ والمقدمة من ثلاث شركات فقط هي [الخليج العربي للنفط AGECO - الواحة الليبية للنفط OASIS - فيبا للنفط VEIBA] فقد بلغت ٩,٦ مليون دينار ليبي ... أي أن هذا القطاع تكبد ما مجموعه ٥٦,٩ مليون دينار ليبي [ما يعادل حوالي ١٨٤,٨ مليون دولار أمريكي).

* وقدر الخبراء المختصون في المؤسسة الوطنية للنفط أن عائد استثمارات هذه المبالغ خلال الـ ١٨ سنة الأولى بلغت حوالي ٦٠٠ مليون دولار أمريكي[٩]. بينما يمكن تقديرها في الوقت الحالي ١٩٩٦ على نفس الأساس بما قيمته حوالي ٥٠٠ ١ مليون دولار أمريكي. [حوالي ٤٥٠ مليون دينار ليبي].

خامسا - قطاع المواصلات (الطرق والموانئ)

* تعرض قطاع الموانئ في ليبيا لأفدح الخسائر حيث استهدفت العمليات العسكرية للقوات المتحاربة أثناء الحرب العالمية الثانية الموانئ الليبية. وما سيرد من حصر للخسائر في هذا القطاع يشكل فقط الخسائر الفعلية الناجمة من جراء تطهير الموانئ الرئيسية سواء لاستخدامها في السنوات الأولى عقب انتهاء الاحتلال الإيطالي أو أثناء عمليات التوسيع التي جرت على معظم الموانئ الليبية بعد سنة ١٩٦٩. ولا تشمل هذه التقديرات حجم الخسائر في منشآت الموانئ التي دمرت بسبب الألغام ومخلفات الحروب.

* تشكل حتى الآن البواخر التي تم إغراقها أثناء العمليات العسكرية في الحرب العالمية الثانية قرب الموانئ الليبية مشكلة رئيسية وخطيرة، وقد تتسبب في حوادث مفجعة حيث يسود اعتقاد كبير أن معظمها محملة بالألغام والأسلحة وتحتاج عملية تفكيكها ونشلها من قاع البحر والتخلص من مخزوناتها من الألغام والقنابل، امكانيات فنية وتقنية كبيرة وتكاليف مادية باهظة.

* أما قطاع الطرق فقد تعرض لذات المشكلة سواء أثناء صيانة وإصلاح الطرق القائمة أو شق الطرق الحديثة. فالعمود الفقري لشبكة الطرق البرية في البلاد، وهو الطريق الساحلي وتفرعاته الذي يربط جميع مراكز العمران، كان مسرحا للعمليات الحربية وبشكل متواصل ولذا أصبح استخدامه محفوفا بالمخاطر، الأمر الذي زاد من تكلفة تطهير الألغام من مسارات هذه الطرق بسبب فرض غرامات التأخير من قبل الشركات المتعاقدة، ورفع أجور العاملين لهذه الشركات نتيجة المخاطر التي يتعرضون لها.

* وقد قدر المختصون بمصلحة الطرق وبالمؤسسة العامة للموانئ والمنائر ومصرف ليبيا المركزي أن الخسائر الفعلية وعائد استثمارها في هذا القطاع حتى نهاية عام ١٩٨٩ هي كالتالي[١٠]:

١] - تطهير المواني البحرية	٢٦٩,٠	مليون دينار ليبي
٢] - تطهير مسارات الطرق	١٤٠,٠	مليون دينار ليبي
٣] - قطاع صيد الأسماك	٩٦,٠	مليون دينار ليبي
٤] - تطهير ميناء طرابلس	٢,٥	مليون دينار ليبي
المجموع	٥٠٧,٥	مليون دينار ليبي

* وتجدر الملاحظة أن هذه التقديرات لا تشمل نفقات تطهير الألغام في مسارات مشروعي النهر الصناعي وطريق السكة الحديدية الجاري تنفيذهما حاليا.

سادسا - النفقات التي تكبدتها الجهات العامة مباشرة

* بلغت النفقات التي تم صرفها مباشرة من الميزانية العامة لتغطية المصروفات الإدارية اليومية، من إعاشة ووقود واستخدام وسائل النقل والمعدات لقسم المفرقعات بأمانة اللجنة الشعبية العامة للعدل والأمن العام خلال الفترة ما بين ١٩٥٠-١٩٧٧، حوالي [٢٢١ ٠٤٢ ٢] دينار ليبي أي ما يزيد عن ٦ مليون دولار أمريكي. وهذه المصروفات لا تشمل المرتبات والعلاوات وثمن المركبات والمعدات وصيانتها، وكذلك التعويضات لأفراد الدفاع المدني الذين يتعرضون للحوادث أثناء الكشف عن الألغام أو تجميعها وتفجيرها، كما لا تشمل مصروفات المسح المتعددة التي قامت بها فرق الهندسة بالقوات المسلحة للمناطق التي يثبت من تكرار حوادث الألغام بها، ضرورة مسحها وتحديد حقول الألغام بها، وتجميع وتفجير ما يمكن اكتشافه منها.

سابعا - تقديرات اجمالي الخسائر المادية في كافة القطاعات

١ -	قطاع الزراعة	٩٩٧,٦٠	مليون دينار ليبي
٢ -	قطاع الثروة الحيوانية [الحيوانات، المراعي والآبار الرعوية]	١٥٤,٠٠	مليون دينار ليبي
٣ -	قطاع النفط	٥٦,٩٠	مليون دينار ليبي
٤ -	قطاع المواصلات [الطرق والموانى]	٥٠٧,٥٠	مليون دينار ليبي
٥ -	النفقات التي تكبدتها الجهات العامة [لم تحصر تقديرات نهائية لها عدا النفقات الإدارية للدفاع المدني والمفرقعات]	٢,٤٢	مليون دينار ليبي
	المجموع	٢ ٢١٨,٤٢	مليون دينار ليبي
	أي ما يعادل	[٧ ٣١٢,٠٠	مليون دينار ليبي]

خاتمة

* ستواصل الجماهيرية العربية الليبية بذل كل الجهود الممكنة مع الدول المعنية، لايجاد حل نهائي لهذه المشكلة التي منيت بها ليبيا وشعبها بأضرار جسيمة في الأرواح والأموال، وأعاقت خطط التنمية وضاعفت من تكاليف تنفيذها، على الوجه الذي ورد سرده في هذا التقرير. واستمرارا لهذه الجهود تود التأكيد على ما يلي:

(أ) ضرورة وفاء الأطراف المسؤولة، عن زراعة الألغام وترك مخلفات هذه الحروب على الأراضي الليبية، بالتزاماتها والإعلان عن استعدادها للتعاون بتقديم ما لديها من معلومات وخرائط ووثائق تحدد أماكن حقول الألغام. وكذلك إبداء الاستعداد لتقديم المساعدة الفنية والمادية اللازمة لعمليات الكشف والتطهير، والتعويض عن الأضرار الناجمة عنها.

(ب) أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه الأمم المتحدة بالمساهمة في تنسيق الأنشطة المتصلة بعمليات المساعدة في إزالة الألغام ومخلفات الحروب، ولا سيما الأنشطة المتصلة بالإعلام والتدريب وتقديم المشورة الفنية.

(ج) لا زالت الجماهيرية العربية الليبية تعلق الآمال على تعاون الأطراف المسؤولة عن زراعة الألغام وترك مخلفات الحروب على الأراضي الليبية، رغم ما تتسم به مواقف هذه الأطراف من ازدواجية واضحة وتمييز غير مقبول، ففي الوقت الذي تجاوبت فيه الدول المعنية بوازع انساني وساهمت بالمال والمعدات والخبراء للقضاء على الألغام وتطهيرها في بلدان أخرى تواجه نفس هذه المشكلة[11]، نراها تماطل وتتحجج بحجج واهية وتحجم عن التعاون الفعال مع السلطات الليبية للقضاء على مشكلة كانت من صنعها، وكان حري بهذه الدول تحمل التزاماتها القانونية والأخلاقية تجاه ما تركته من ألغام ومخلفات حروب على الأراضي الليبية منذ ما يزيد عن نصف قرن.

(د) إن مطالب الجماهيرية العربية الليبية فيما يتعلق بالألغام ومخلفات الحروب عن أراضيها عادلة، لأنها تستند على أسس قانونية وأخلاقية. وقد تأكدت عدالة هذه المطالب بما صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارات [٣٤٣٥ (د - ٣٠) عام ١٩٧٥، ٧١/٣٥ (د - ٣٥) عام ١٩٨٠، ١٨٨/٣٦ (د - ٣٦) عام ١٩٨١، ٢١٥/٣٧ (د - ٣٧) عام ١٩٨٢، ١٦٢/٣٨ (د - ٣٨) عام ١٩٨٤، ١٦٧/٣٩ (د - ٣٩) عام ١٩٨٥] وجميعها تؤكد أن مسؤولية إزالة مخلفات الحروب ينبغي أن تتحملها البلدان التي زرعتها. كما تؤيد المطالب العادلة للبلدان النامية المتضررة من زرع الألغام ووجود مخلفات الحروب في أراضيها، بأن تحصل على تعويض كامل من الدول المسؤولة عن وجود تلك المخلفات.

* وعندما عرضت المسألة بشكل آخر على جدول أعمال الجمعية العامة اعتبارا من دورتها ٤٨ عام ١٩٩٣، أصدرت بشأنها القرارات التالية: [٧/٤٨ (د - ٤٨) عام ١٩٩٣، ٢١٥/٤٩ (د - ٤٩) عام ١٩٩٤، ٨٢/٥٠ (د ٥٠) عام ١٩٩٥، ٠٠٠/٥١ (د - ٥١) عام ١٩٩٦، وجميعها تحث الدول الأعضاء، ولا سيما الدول التي تتوفر لديها القدرة على تقديم المساعدة إلى البلدان المنكوبة بالألغام.

(هـ) لقد اطلعت جميع الدول على تقرير الأمين العام الوارد بالوثيقة A/49/357 والصادر بتاريخ ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، والذي شمل، بالاضافة إلى كميات الألغام المنتشرة في العديد من الدول، تقديرات نفقات البحث عن هذه الألغام ومخلفات الحروب وإزالتها، وهي تقديرات تتجاوز بكثير ما قدره الخبراء الليبيون في هذا التقرير للخسائر الناجمة عن الألغام ومخلفات الحرب على الأراضي الليبية، والتي تستنزف مواردها الوطنية البشرية والمادية طيلة ما يزيد عن نصف قرن.

هوامش التقرير

(١) تقرير الأمين العام عن الأضرار التي خلفتها الحرب في ليبيا A/2000 بتاريخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥١.

(٢) تقرير الأمين العام (مشاكل مخلفات الحروب) A/38/383 بتاريخ ١٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٣.

(٣) كتيب ندوة جنيف: نظمها معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث بالاشتراك مع معهد العلاقات الدولية بالجماهيرية [٢٨ نيسان/أبريل - ١ أيار/مايو ١٩٨١).

(٤) دراسة أعدها خبير بمصرف ليبيا المركزي (نوري بريون) عن تقديرات خسائر الألغام (تقرير لجنة التعويضات عن فترة الاستعمار الإيطالي ١٩٨٩).

(٥) مسح المناطق الملغومة وشبه الملغومة في ليبيا - أعدته إدارة الهندسة بالقوات المسلحة العربية الليبية ١٩٩٥.

(٦-٧) دراسة أعدها الدكتور خيري الصغير - جامعة الفاتح قدمت لندوة جنيف عام ١٩٨١.

(٨) تقرير أعدته أمانة النفط - ليبيا ١٩٧٦.

(٩) تقرير أعدته المؤسسة الوطنية للنفط - ليبيا ١٩٨٩.

(١٠) تقرير أعدته المؤسسة العامة للمواني والمنائر - ليبيا ١٩٨٩.

(١١) THE ENDURING LEGACY OF LAND MINES
SHAWN ROBERTS AND JODY WILLIAMS 1995

إعداد/لجنة تقديرات الخسائر الناجمة عن الألغام

- - - - -